

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية السعودية الاقليمية بعد العام 2003م

وافاق المستقبل

رسالة قدمها الطالب

حيدر خضير شهد

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

الأستاذ المتمرس

الدكتور . فكري نامق عبد الفتاح

2021م

1442هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَمَا تَوْفِیْقِیْ اِلَّا بِاللّٰهِ عَلَیْهِ

تَوَكَّلْتُ وَآلِیْهِ اُنِیْبُ

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَظِیْمُ

سُوْرَةُ الْكُهْفِ (اَیَةُ 88)



الى من تنحني لهما هامتي براً وتقديراً

الى اللذين ربباني صغيراً ، فسهرت لأنام ، وتعبت لأرتاح ، وجهداً لأتأدب وأتعلم

الى اللذين سهرت علي تعليمي ، وذلالاً لي صعوبات الحياة

وضحياً عني بالغالي والنفيس من أجل السير في قافلة العلم والمعرفة

أهدي هذا الجهد المتواضع لوالدي (رحمهما الله) عرفاناً بفضلهما

كما أهديه الى زوجتي الغالية التي سهرت وصبرت كثيراً وأجهدت نفسها

لتوفر لي

الاجواء المناسبة للدراسة فجزاها الله سبحانه عني كل خير

كما أهديه الى اولادي الاعزاء والى أبنتي الغالية

والى أخواني وأخواتي وكل احبائي

شكر وهرفان ...

الحمد والشكر لله رب العالمين أوله واخره على فضله ومنتته في اتمام هذه الرسالة ،
وأسجد حمداً وشكراً ان منّ عليّ بنعمة الصحة والتوفيق الى طريق العلم والمعرفة ،
وما توفيقني الا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم .

والصلاة والسلام على خير خلق الله اجمعين مجد الصادق الامين ، السراج المنير ،
وعلى اله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

أتقدم بالشكر الجزيل بعد الله سبحانه وتعالى ، الى الاستاذ الدكتور (فكرت نامق
عبد الفتاح) المشرف والموجه ، اطال الله في عمره ورزقه تمام الصحة والعافية ،
لتفضله بالإشراف على رسالتي ، ولما بذله من جهد علمي كبير ، ومن نصائح ،
وتوجيهات قيّمة دون تردد ، اسهمت في انجاز هذا العمل ، فبارك الله فيه ، وجزاه الله
سبحانه عنّي خير الجزاء .

كما اتقدم بالشكر والامتنان الى اساتذتي في معهد العلمين للدراسات العليا ،
واخص بالذكر منهم الاستاذ الدكتور (زيد عدنان محسن) عميد المعهد ، والاستاذ
الدكتور (محمد ياس خضير) رئيس قسم العلوم السياسية .

كما اتقدم بالشكر والامتنان الى جميع الاساتذة الذين درسوني خلال السنة
التحضيرية ، اللذين اتعبوا أنفسهم من أجل ايصال المعلومات القيّمة ، وأسأل الله
سبحانه وتعالى أن يجازيهم بالخير وأن يلبسهم ثوب الصحة والعافية وأن يوفقهم لما
فيه الخير .

الباحث

الصفحة	الموضوع
8 - 1	المقدمة
56 - 9	الفصل الاول الاطار المفاهيمي والتاريخي للدراسة
24 - 10	المبحث الاول : مفهوم السياسة الخارجية والسياسة الاقليمية
14 - 10	المطلب الاول : مفهوم السياسة الخارجية
24 - 15	المطلب الثاني : مفهوم الاقليم والسياسة الاقليمية
41 - 25	المبحث الثاني : تطور السياسة الخارجية السعودية الاقليمية
34-26	المطلب الاول : المرحلة الأولى 1980م - 1990م
41-35	المطلب الثاني : المرحلة الثانية 1991م - 2003م
56-42	المبحث الثالث : دوافع وأهداف السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية الإقليمية بعد عام 2003م
50-42	المطلب الاول : الدوافع السياسية
53-50	المطلب الثاني : الدوافع الامنية
56-53	المطلب الثالث : الدوافع الاقتصادية
114 - 57	الفصل الثاني المتغيرات المؤثرة في السياسية الخارجية السعودية الإقليمية بعد عام 2003م
78 - 58	المبحث الاول : المتغيرات الدولية
63 - 58	المطلب الاول : الولايات المتحدة الامريكية
68 - 64	المطلب الثاني : روسيا الاتحادية
78 - 69	المطلب الثالث : الصين والاتحاد الاوربي
99 - 79	المبحث الثاني : المتغيرات الاقليمية
86 - 79	المطلب الاول : ايران
92 - 86	المطلب الثاني : تركيا

المحتويات

ب

99 – 93	المطلب الثالث : مصر
114- 100	المبحث الثالث: المتغيرات الداخلية : النظام السياسي للمملكة وصنع السياسة الخارجية
101 –100	المطلب الاول : نظام الحكم في المملكة العربية السعودية
114 -102	المطلب الثاني : مؤسسات صنع السياسة الخارجية السعودية
165-115	الفصل الثالث السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية إزاء قضايا الخليج العربي وإيران
141-116	المبحث الاول : السلوك السياسي السعودي الخارجي إزاء قضايا الأمن في الخليج العربي
128-116	المطلب الاول : السلوك السياسي السعودي الخارجي إزاء الأمن في الخليج العربي
141-128	المطلب الثاني : السلوك السياسي السعودي الخارجي إزاء إيران (البرنامج النووي الإيراني والجزر العربية المحتلة)
165-142	المبحث الثاني : السلوك السياسي السعودي الخارجي إزاء قضايا مجلس التعاون
152-142	المطلب الاول : السلوك السياسي السعودي الخارجي إزاء قضية الحدود مع دول مجلس التعاون الخليجي
165-152	المطلب الثاني : السلوك السياسي الخارجي السعودي إزاء الاحتجاجات البحرينية عام (2011م) والأزمة الخليجية (الأزمة القطرية) عام (2017م)
220-166	الفصل الرابع السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية إزاء القضايا الإقليمية بعد عام 2003م وفاق المستقبل
178-167	المبحث الاول : السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية إزاء دول الجوار الجغرافي ، نماذج مختارة (العراق واليمن)
173-167	المطلب الاول : السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية إزاء العراق
178-173	المطلب الثاني : السلوك السياسي الخارجي السعودي إزاء أحداث اليمن
200-179	المبحث الثاني : السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية إزاء القضايا الإقليمية بعد العام 2003م
187-180	المطلب الاول : السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية إزاء القضية الفلسطينية (2003م – 2021م)

المحتويات

ج

197-187	المطلب الثاني : السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية ازاء الازمة السورية (2011م وما بعدها)
200-197	المطلب الثالث : السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية ازاء الارهاب
220-201	المبحث الثالث : مستقبل السياسة الخارجية السعودية الإقليمية (الاحتمالات)
207-202	المطلب الاول : احتمال استمرار السياسة الخارجية الإقليمية للمملكة العربية السعودية
210-207	المطلب الثاني : احتمال تراجع السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية الاقليمية باتجاه الانكفاء على الذات
220-211	المطلب الثالث : احتمال الاستمرار والتراجع في السياسة الخارجية السعودية الاقليمية
225-221	الختامة :
228-225	الاستنتاجات والمقترحات :
257-229	قائمة المصادر :
1-1	المصادر الأجنبية :
1-3	ملخص باللغة الانكليزية :

يُعدّ السلوك السياسي الخارجي لأي دولة ازاء غيرها من الدول في اطار العلاقات الدولية موجهاً لتحقيق غايات سياسية ، لذا فإن المملكة العربية السعودية سعت الى توسيع مجال نفوذها ، إلى ما يتعدى المنظومة الخليجية العربية ، إلى النظام الإقليمي في ظل ما شهدته المنطقة من تغيرات جيوسياسية مهمة ، فرضت على السياسة الخارجية السعودية تغيير منهجها الذي انتهجته على الصعيد الخارجي ، منذ عهد مؤسسها الملك عبد العزيز ال سعود عام 1902م ، بعد أن ظلت على مدى العقود السابقة قوة محافظة ، تسعى لإبقاء الحال على ما هو عليه في الشرق الأوسط ، عبر ضمان امن دول مجلس التعاون الخليجي ، والترحيب بالوجود الأمريكي في المنطقة ، غير أن هذه الخاصية التي صبغت السياسة الخارجية السعودية عبر عقود تغيرت بشكل تدريجي ، ووصل هذا التغيير إلى ذروته في المرحلة الحالية ، إذ تزايدت التحديات والأخطار نتيجة التغيرات الدراماتيكية ، التي لحقت بعدد من الملفات والقضايا الإقليمية ، ما زاد من تعقيد المشهد السياسي الإقليمي ، وأربك حسابات الدول الإقليمية .

انبثق عن التحول في سياسة المملكة العربية السعودية تغيير في مسار العلاقات الايرانية - السعودية ، فمئذ سبعينيات القرن الماضي ، مرت العلاقات الايرانية السعودية بمراحل مختلفة تميزت بالتعاون المحدود في اوقات معينة ، والعداء الصريح في اوقات اخرى ، وكان توازن القوى محركاً اساسياً للحسابات والسلوكيات المتبادلة والاقليمية للدولتين ، وبناء عليه ، عندما رجحت كفة ايران في الميزان ، نزعت السعودية الى موقف معادٍ لإيران ، في اوقات شهدت تعزيزاً للتعاون السعودي - الامريكي ، وشجعت الاضطرابات المتزايدة داخل طهران ، وعليه كانت سياسة الولايات المتحدة الاقليمية تؤثر في العلاقات الايرانية - السعودية ، وهكذا ، كلما اصبحت السياسة الامريكية اقل اتزاناً سواء كان ذلك متصوراً ام حقيقياً تقل فرص التسوية بين الطرفين .

خاضت المملكة العربية السعودية عملية واسعة من إعادة النظر في سياساتها الخارجية الاقليمية وأولويات أمنها القومي ، في أعقاب التحول الذي طرأ على المنطقة بعد احتلال العراق عام 2003م ، وكانت هناك عدّة أسباب رئيسية جعلت المملكة العربية السعودية تحدث نقلة كبيرة في رؤيتها الاستراتيجية وسياستها الخارجية ، كالتحول في استراتيجية الولايات المتحدة ، بزيادة اهتمامها بشرق آسيا على حساب الشرق الاوسط بعد العثور على احتياطات نفطية هائلة ، ومحاولة المملكة مواكبة التغير في الدور الايراني في المنطقة التي حصلت بعد تداعيات احتلال العراق عام 2003م ، ومخاوف اندلاع تداعيات بسبب التحولات الاقليمية والدولية وتراجع النفط كمصدر قوة استراتيجية للمملكة ، وخشيتها من الاحداث الاقليمية التي حصلت بعد احداث الربيع العربي والتي قوضت الانظمة الاستبدادية ، التي نشأت في حقبة ما بعد التحرر من الاستعمار ، والخشية من انتقال تأثيراتها إلى الداخل السعودي ، فضلا عن التحول الداخلي في الاسرة الحاكمة في المملكة ، مع استعداد الجيل الثالث لتولي الحكم ، فضلا عن استياء المملكة من سياسة الولايات

المتحدة بسبب عدم اتخاذ إجراءات حاسمة حيال إيران والسماح بتطوير البرنامج النووي الإيراني ، وأن ذلك سيدفع دول مجلس التعاون إلى الحصول على رادع نووي إذا ما نجحت إيران في امتلاك السلاح النووي .

اذ كانت المملكة عاّدة تسعى الى ابقاء الوضع الراهن كما هو عليه ، في محاولة لدمج طموحاتها الاقليمية ضمن التوازن الاقليمي ، غير ان سياستها الجديدة لا تتماشى مع هذا التقليد ، فالمسار الجديد للملك سلمان الهادف الى كبح النفوذ الاقليمي الإيراني وغياب التسويات المطلوبة بشدة في الازمات الرئيسية في المنطقة ، فان السياسة السعودية الجديدة تزيد عدم اليقين بشأن مستقبل المنطقة ، وتستغل الفرص وفقاً لمصلحتها.

تغيرت الساسة الخارجية الاقليمية للمملكة العربية السعودية منذ بداية الالفية الجديدة ، وخاصة سياستها المتعلقة بالانخراط الاقليمي في المنطقة ، فهي لم تكن مسبقا بهذا النشاط الكبير في تحدي ميزان القوى في المنطقة ، ويرجع السبب في ذلك الى انها تترك ان الميزان كان يتحول لصالح ايران ، فلا يمكن ان تسوء الامور اكثر مما تكشفته عنه من جهة نظر المملكة ، ففي حين ان الحرب السورية ضد تنظيم داعش انتهيا تقريبا لا تزال السعودية تصارع في الحرب اليمينة ، وتحاول استمالة قطر ومصر لمسيرة اولوياتها الاقليمية ، وبينما كانت الشراكة بين ايران وتركيا وروسيا فعالة للغاية فقد تشذرت تحالفات المملكة في اليمن وتحالفات " مكافحة الارهاب " ، وفي اثناء ذلك كانت المملكة تنظر الى ادارة الرئيس الامريكى ترامب بوصفه فرصة لمجابهة ايران ، اذ شجعت ادارة الرئيس ترامب السعوديين على التصعيد املاً في حدوث مواجهة سعودية - إيرانية ، ومن ثم حدثت ازمة قطر ، واستقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري ، واتهام ايران بارتكاب اعمال عدوانية ، وتسبب هذه السياسة بغض النظر عن مدى فعاليتها ، في هز المنطقة بأكملها .

لقد شعرت المملكة العربية السعودية بالقلق الكبير من الاحداث في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن ، وتداعيات التدخل الإيراني هناك ، فأول مرة أصبحت لإيران فصائل مسلحة موالية لها بأعداد كبيرة نسبيا في تلك البلدان ، وترى المملكة العربية السعودية أن الحكومة في العراق اصبحت موالية لإيران ، لذا قامت المملكة ببناء جدار أمني وحاجز بطول حدودها مع العراق ، كما رأّت السعودية ان الحرب في سوريا على أنها كابوس أفرز الكثير من اللاجئين ، فضلا عن تدفق المقاتلين السُنّة وحولتهم إلى جهاديين متطرفين ، ما قد يؤدي إلى تقوية تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ويضاعف التهديدات على المملكة .

لذا فان تفاعلات القوى الاقليمية في المنطقة مثلث النفوذ (السعودي الإيراني التركي) ، فضلا عن الدور الامريكى ، هي من ستؤدي إلى إعادة تشكيل المنطقة بصورة كبيرة ، وستعمل المحددات الداخلية والاقليمية والخارجية على تحديد أنماط الصراع ومخرجاته ، في ظل بيئة إقليمية ملتهبة تموج بالصراعات المذهبية والطائفية ، وهو ما حاولت موجات الربيع العربي أن تصحح مساره ، لكن التداعيات غير المباشرة لعملية التدافع السياسي وتصحيح المسار ، وتدخلات القوى الاقليمية لتحقيق مصالحها ، أدت إلى حرف البوصلة السياسية عن وجهتها النهائية التي كانت تتطلع إليها الشعوب العربية .

أولاً : أهمية الدراسة .

يكتسب موضوع الدراسة أهمية من اعتبارات عدّة ، أهمها ان الدراسة تعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية يتمثل بالتعرف على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية الإقليمية بعد العام 2003م ، فضلاً عن معرفة تطورها ، وأهم المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية المؤثرة عليها ، ودوافعها وأهدافها ، كما أن أهمية الدراسة تنبع أيضاً من أهمية الحقبة التاريخية موضوعة البحث الممتدة منذ عام 2003م حتى الوقت الحاضر مروراً بمجمل التطورات والأحداث التي شهدتها المنطقة أو انعكست عليها (الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م) ، تطورات القضية الفلسطينية ، أحداث الربيع العربي ، التطرف والارهاب ، تمدد وتوسع النفوذ الإيراني في المنطقة ، وتداعيات البرنامج النووي الإيراني ، والقضية اليمنية ، والازمة الخليجية ، والاحتجاجات البحرينية ، والخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون ، فضلاً عن قضايا الامن في منطقة الخليج العربي) ، والتي انعكست بمجملها على سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية الإقليمية ، وتبرز أهمية الدراسة أيضاً من خلال معرفة السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية ازاء تلك القضايا ، علاوة على ذلك أنها تعد إضافة للمكتبة التي تتناول قضايا السياسة الخارجية الإقليمية للمملكة العربية السعودية ، لهذه الأسباب وغيرها جاء اختيارنا لموضوع الدراسة.

اشكالية الدراسة :

ان الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 كان المأمول منه ان يقوّض النفوذ الإيراني في المنطقة ، ويساعد على تعزيز وتقوية نفوذ المملكة العربية السعودية والدول المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعزيز الامن في منطقة الخليج العربي ، ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة بالنسبة للولايات المتحدة بصورة خاصة وللغرب بصورة عامة ، في حين الذي حصل هو زيادة النفوذ الإيراني الذي كان محجوباً وراء أسوار العراق لغاية عام 2003م ، وتصاعد أعمال التنظيمات الإرهابية ، مثل القاعدة في عدد من الدول في المنطقة ، مثل سوريا والعراق واليمن والسعودية والصومال وأفغانستان وباكستان ، حيث تمكنت ايران من قلب ميزان القوى ومد نفوذها في المنطقة لصالحها ، فضلاً عن استخدام الأذرع المسلحة الموالية لها في العراق ولبنان واليمن وسوريا ، للهيمنة على المنطقة ، وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة اشكالية الدراسة بصيغة السؤال الاتي :

كيف اصبحت السياسة الخارجية الإقليمية للمملكة العربية السعودية بعد احتلال العراق عام 2003م؟ ولماذا ؟ وهل ان التغيير والانعطاف في السياسة الخارجية السعودية بعد العام 2003 يأتي في اطار رد الفعل تجاه سياسات الدول الإقليمية وخاصة ايران ؟ ام يعد تغييراً طبيعياً نتيجة تطور السياسة الخارجية للمملكة ونضج وتطور مؤسساتها على المستوى الاقليمي والدولي ؟

وانبثقت عن هذا السؤال المركزي عدة تساؤلات فرعية منها :

- ما هو مفهوم السياسة الخارجية ؟
- ما هي المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الاقليمية للمملكة العربية السعودية بعد عام 2003م ؟
- كيف اثرت تداعيات احتلال العراق على السلوك السياسي الخارجي الاقليمي للمملكة العربية السعودية
- حيال قضايا الخليج العربية وايران ؟
- ما هي آثار أحداث عام 2003 على العلاقات السعودية مع الدول الإقليمية ؟
- ماهي طبيعة السياسة الخارجية السعودية الاقليمية ازاء قضايا مجلس التعاون الخليجي وايران وقضايا دول الجوار الجغرافي وأفاق المستقبل ؟
- كيف كان السلوك السياسي الخارجي الاقليمي للمملكة العربية السعودية ازاء القضايا العربية والخليجية ؟

فرضية الدراسة :

تتطلق الدراسة من فرضية مفادها " ان الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003م خلق فراغاً امنياً كان عاملاً أساسياً في عدم الاستقرار الأمني في المنطقة ، وما ترتب عليه من وجود عسكري أجنبي مكثف في المنطقة سواء تمثل في إنشاء قواعد عسكرية ثابتة ، أو تلك القواعد العائمة في مياه الخليج وبحر العرب ، فضلاً عن تضارب مصالح المملكة العربية السعودية ومصالح وأهداف الدول الفاعلة في النظام الإقليمي ، وتصعيد المنافسة التي ربما تقود الى حروب أخرى في المنطقة .

اهداف الدراسة : تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

- 1- الوقوف على مفهوم السياسة الخارجية ، وفهم سياسات الدول تجاه بيئاتها الخارجية .
- 2- الوقوف على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على المستوى الإقليمي .
- 3- دراسة المتغيرات الدولية والاقليمية المؤثرة على السياسة الخارجية الاقليمية للمملكة العربية السعودية .
- 4- تتبع السلوك السياسي الخارجي الاقليمي للمملكة العربية السعودية ، ازاء ابرز القضايا الخليجية والعربية على سلم اولويات السياسة الخارجية للمملكة ، ومن تلك القضايا : (الامن في الخليج ، الاحتجاجات البحرينية ، الازمة القطرية ، الازمة السورية ، القضية الفلسطينية ، الازمة اليمنية ، الارهاب) .

المنهج المتبعة في الدراسة :

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند معالجة أي اشكالية معينة ، لاسيما في مجال الدراسات الانسانية ، تحديد الاداة المنهجية لتكون الوسيلة للوصول الى نتائج منطقية بصدها ، بوصف المنهج الطريقة التي توصل الباحث الى حقيقة ما ، ولما كانت تلك الدراسات ومنها الدراسات السياسية تنطوي على التنوع في

مناهج البحث العلمي وادوات التحليل ، وذلك بسبب طبيعة الدراسة وتنوع متغيرات الظاهرة موضوعة البحث ، وانطلاقاً من حقيقة مفادها انه لا يمكن اعتماد منهج واحد عند البحث في موضوع معين من مواضيع العلوم السياسية ، كونها معتمدة على علوم اخرى قريبة من هذا العلم ، وكون المناهج تكمل بعضها البعض ، لذا فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على عدة مناهج ، وهي المنهج التاريخي ، بما يتطلبه من متابعة للأحداث والوقائع السياسية ، بما يسمح بتصوير معين لكل ما له صلة بالمتغيرات والاحداث التي تحكم الظاهرة السياسية ، لان فهم الماضي بأحداثه المختلفة سوف يساعد عن اجابة الكثير من الاستفهامات حول " السياسة الخارجية الاقليمية للمملكة العربية السعودية بعد عام 2003م " ، لذا اعتمدنا على هذا المنهج بشكل اساس في اكثر من مفصل من مفاصل الرسالة ، كما ان الحاجة الى التحليل ، تدعونا الى استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، الذي لا يمكن الاستغناء عنه عند دراسة السياسة الخارجية الاقليمية للمملكة العربية السعودية ازاء قضايا دول الخليج العربية وايران ، فضلا عن القضايا العربية الاخرى ، الذي يقوم على مبدأ الارتباط والتكامل بين جملة من العوامل والمتغيرات المؤثرة في البيئة الاقليمية ، وفي دوافع ومواقف واتجاهات صانع القرار ، كما استخدمنا منهج التحليل النظمي ، الذي يتأسس على ادراك مفاده ، ان كل ظاهرة تعبر عن نظام تحليل يقترن بمدخلات او مسببات تدفع به الى الحركة ، وتقترن بعمليات تحدد مضمونه ، واخيرا بمخرجات ومحصلة تؤثر مدى النجاح والفشل في تحقيق الاهداف المتوخاة ، واغنى هذا المنهج في كثير من مفاصل الرسالة .

الاطار المكاني والزمني للدراسة :

- المجال المكاني : سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية الاقليمية بعد العام 2003م .
- المجال الزمني : تم تحديد مدة الدراسة بعد عام 2003م وفاق المستقبل .

هيكلية الدراسة :

من اجل التحقق من فرضية الدراسة والاجابة عن السؤال المركزي فقد تم تقسيم الرسالة على اربعة فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة :

تناول الفصل الاول الاطار المفاهيمي والتاريخي للدراسة ، اذ تم تقسيمه على ثلاثة مباحث ، استعرضنا في المبحث الاول مفهوم السياسة الخارجية والسياسة الاقليمية في الإطار النظري المفاهيمي ، في حين تناول المبحث الثاني تطور السياسة الخارجية السعودية الاقليمية ، وتم تناول هذا التطور عبر مرحلتين وصولاً الى العام 2003م ، اما المبحث الثالث فتناول دوافع واهداف السياسة الخارجية الاقليمية للمملكة العربية السعودية ما بعد العام 2003م.

وترابطا مع موضوع الدراسة تناول الفصل الثاني ، " المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية الاقليمية بعد عام 2003م " ، من خلال تقسيمه على ثلاثة مباحث ، اذ تناول المبحث الاول " المتغيرات

الدولية " وتم فيه دراسة الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الاوربي ، كأبرز المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الخارجية الاقليمية للمملكة العربية السعودية ، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة " المتغيرات الاقليمية " وتم فيه دراسة متغيرات ايران وتركيا ومصر ، اما المبحث الثالث فقد ركز على " المتغيرات الداخلية : النظام السياسي للمملكة العربية السعودية وصنع السياسة الخارجية " ، من خلال دراسة نظام الحكم وهياكل صنع السياسة الخارجية في المملكة العربية السعودية .

فيما تطرق الفصل الثالث الى " السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية ازاء قضايا الخليج العربي وايران " ، من خلال تقسيمه على مبحثين ، تناول المبحث الاول " السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية ازاء قضايا الامن في الخليج العربي " ، وكيف اثرت تداعيات الاحداث الاقليمية على سلوك صانع القرار السعودي وسياسة المملكة ازاء قضايا الامن في منطقة الخليج فضلا عن تطورات البرنامج النووي الايراني والاحتلال الايراني للجزر العربية الاماراتية الثالث ، اما المبحث الثاني فقد حمل عنوان " السلوك السياسي السعودي الخارجي ازاء قضايا مجلس التعاون " ، حيث عُنِي هذا المبحث بدراسة الاستراتيجية التي انتهجها صانع القرار السعودي ، وهو يتحرك لحل مشاكل الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي ، من غير الحاق الضرر بعلاقاته مع دول المجلس ، فضلا عن سلوك صانع القرار السعودي ازاء الاحتجاجات البحرينية

اما الفصل الرابع ، فيحمل عنوان " السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية ازاء القضايا الاقليمية " ، فقد قسم على ثلاثة مباحث رئيسية ، المبحث الاول اطلقنا عليه عنوان " السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية ازاء دول الجوار الجغرافي : نماذج مختارة ، العراق واليمن " باحثا فيه السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية ازاء الاحداث في العراق بعد عام 2003م ، وايضا تناول المبحث سلوك صانع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية ازاء الاحداث التي جرت في اليمن ، وموقف المملكة من سيطرة ميليشيا الحوثي على محافظات عدّة في اليمن ، اما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على " السلوك السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية ازاء القضايا الاقليمية " وكيف تعامل صانع القرار السعودي مع القضية الفلسطينية ، والازمة السورية ، وكيف تعامل صانع القرار السياسي السعودي مع هذه القضايا في ظل ظروف صعبة تمر بها المنطقة ، كما تناول المبحث قضية في غاية التعقيد والخطورة في ان واحد الا وهي قضية الارهاب ، حيث تم تناول القضية من ناحية الاسباب التي تؤدي الى ظهور الارهاب وسلوك صانع القرار السياسي السعودي ازاءه ، اما المبحث الثالث فقد تناول مستقبل السياسة الخارجية السعودية الاقليمية موضحاً تطور سياسة المملكة الخارجية الاقليمية باتجاه القيادة الاقليمية ، وتراجع السياسة الخارجية الاقليمية للمملكة والانكفاء على الذات ، فضلا عن الاستمرار والتراجع في سياسة المملكة الخارجية الاقليمية مع المحيط الاقليمي العربي .

واخيراً جاءت الخاتمة متضمنة عدد من الاستنتاجات والمقترحات .

الدراسات السابقة :

واجهت الدراسة ندرة المؤلفات الأكاديمية التي تتناول سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية الإقليمية بعد عام 2003م ، مع ذلك هناك عدد من الدراسات التي تعاملت بصورة أو بأخرى مع مضمون هذه الدراسة بطريقة غير مباشرة ، ونستعرض بعض هذه الدراسات :

1- الدكتور " غسان سلامة " كتاب (السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 - دراسة في العلاقات الدولية) ، الطبعة الأولى الصادر عن معهد الإنماء العربي (بيروت : 1982م) ، والذي بحث في طبيعة السلطة السياسية للمملكة العربية السعودية وأهم المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية في فترة تاريخية مهمة من مراحل تطور المملكة السياسي الممتد من عام 1945 وحتى عام 1979 .

2- خلود خالد شاكر ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد عام 1983م ، " السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي منذ عام 1975 " تناولت المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية للمملكة فضلاً عن دور المملكة تجاه المسألة الفلسطينية خلال الفترة موضوع البحث وطبيعة علاقة المملكة بدول الخليج العربية ودول البحر الأحمر .

3- علي محمد حسين العامري ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد عام 1989م ، " السياسة الخارجية السعودية حيال الولايات المتحدة الأمريكية (1964 - 1988) " والتي بحثت في المتغيرات المؤثرة في علاقة المملكة بالولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين .

4- علي حسن نيسان ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد عام 1997م ، " عملية صنع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية " ، والتي تناولت بيئة وهياكل صنع القرار الخارجي متخذاً من قرار المملكة باستقدام القوات الأمريكية ضد العراق عام 1990 دراسة حالة .

5- عبد الرحمن عبدالله عبد الرحمن اليحيى ، بحث مقدم الى قسم العلوم السياسية ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة الخرطوم لنيل شهادة الماجستير عام 2009م ، " العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية " والذي بحث في نشأة وتطور النظام السياسي السعودي ، والعوامل المادية المؤثرة السياسة الخارجية للمملكة كالموقع والموارد الطبيعية ، فضلاً عن تأثير العوامل الانسانية كالسكان ودور الاسلام في النظام السياسي السعودي .

اما دراستنا فقد جاءت شاملة ومتكاملة الى حد ما بالنسبة للدراسات التي استعرضناها ، اذ عُنيت بدراسة السياسة الخارجية الاقليمية للمملكة العربية السعودية بعد العام 2003م بشكل اوسع في ظل التداعيات والاحداث الاقليمية التي اعقبت الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003م ، وركزت الدراسة على اهداف ودوافع السياسة الخارجية الاقليمية للمملكة العربية السعودية ازاء دول المنطقة ، في اطار زيادة النفوذ والسيطرة والظهور كقوة اقليمية فاعلة ، فضلاً عن دراسة السلوك السياسي الخارجي الاقليمي للمملكة ازاء ابرز القضايا الخليجية والعربية التي شهدتها المنطقة .

وعلى الرغم من أهمية الدراسات السابقة في توفير المعلومات المستخدمة بتطور السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ، فضلاً عن بيان أهم المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية للمملكة والهياكل الرسمية وغير الرسمية المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية ، إلا إن هذه الدراسات بقيت عاجزة عن تغطية القسم الأكبر من المرحلة والخاص بالمُدّة التي أعقبت الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003م ، مما جعل البحث بين المقالات والمؤلفات المتناثرة والتي تناولت الموضوع مهمة صعبة وشاقة .

كما إن تفاعل المتغيرات التي طرأت على البيئتين الداخلية والخارجية ، بشقيها الإقليمي والدولي ، وتداخلها فرض علينا فضلاً عن البحث في المؤلفات الأكاديمية متابعة التطورات المستجدة حول سياسية المملكة العربية السعودية الخارجية الاقليمية ، من خلال الاعتماد على البحوث والدراسات المتخصصة ، فضلاً عن الرجوع الى الصحف ووكالات الانباء المختلفة ، وهو أمر انعكس على استمرارية تجديد المعلومات لاستيعاب هذه التطورات عند تناول مفرداتها .